الأمم المتحدة

E/ECA/COE/40/14/Rev.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 May 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١-١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

تقرير عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

أولا - مقدمة

١- تضم أفريقيا ١٦ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلدا في العالم[1]. وعلى غرار هذه البلدان الواقعة في مناطق أخرى من العالم، تواجه هذه الفئة من البلدان الواقعة في أفريقيا تحديات تجارية وإنمائية منقطعة النظير، ناجمة عن افتقارها إلى منفذ بري إلى البحر. وتفرض هذه التحديات قيودا حقيقية تعوق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

٢- ويتيح برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ إطارا متماسكا وشاملا للتصدي للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها هذه الفئة من البلدان، وذلك بتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية. ويتمثل الهدف الأسمى لهذه الخطة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع من أجل القضاء على الفقر، وبناء القدرة على الصمود، وسد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فك العزلة اقتصاديا عن البلدان النامية غير الساحلية. ويعد برنامج عمل فيينا هذا جزء لا يتجزأ من

* E/ECA/COE/40/1.

[1] إثيوبيا، إسواتيني، أوغندا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ليسوتو، مالي، ملاوي، النيجر.

A.22-00778

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

٣- وقد أدت جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) إلى تفاقم التحديات الفريدة من نوعها التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وكانت هذه البلدان معرضة بشدة للآثار المدمرة الناجمة عن الجائحة، وذلك بسبب بعدها عن الأسواق العالمية، واعتمادها على صادرات السلع الأساسية من المنتجات الزراعية والتعدينية والطاقوية، واعتمادها الشديد على التجارة الدولية، فضلا عن هشاشة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تفاقمت حالة هذه البلدان في أفريقيا بسبب إغلاق الحدود البرية، وهو ما زاد من عزلتها عن الأسواق العالمية وقوّض جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الاضطرابات الناجمة عن الجائحة. وأدى الانكماش الاجتماعي والاقتصادي المترتب عن ذلك أيضا إلى إهدار بعضٍ من المكاسب التي حققتها في سبيل بلوغ أهداف برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠.

٤- ويقدّم هذا التقرير لمحة عامة عن الجهود التي بُذلت، منذ التقرير السابق المقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتنفيذ برنامج عمل فيينا، والتقدم المحرز في سبيل ذلك، والتحديات التي اعترضت هذه الجهود.

ثانيا- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية الاجتماعية التي شهدتها البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية

٥- رغم أن أفريقيا سجلت نموًّا اقتصاديًّا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أنه كان هشا واتّسم بعدم اليقين وتعرض لموجات متكررة من الإصابات بكوفيد-١٩ (الشكلان ١ و٢).[٢] وقد أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير التي اتخذت لوقف انتشار الفيروس، مثل عمليات الإغلاق وحظر السفر، إلى جعل العودة إلى أوضاع ما قبل الجائحة أمرا صعبا. وكان الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا أضعف مما تحقق في مناطق أخرى من العالم، إذ يُتوقع تحقق زيادة في النمو من ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢٢، وهي الزيادة التي يُتوقع تحققها بفضل التخلي التدريجي عن التدابير التي اتخذت لاحتواء الفيروس، وارتفاع معدلات التطعيم، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتحسن التدريجية على صعيد الاستثمار.

[٢] الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: ٢٠٢٢ (نيويورك، ٢٠٢٢).

الشكل ١:
النمو الحقيقي في أفريقيا حسب المناطق دون الإقليمية
نسبة مئوية

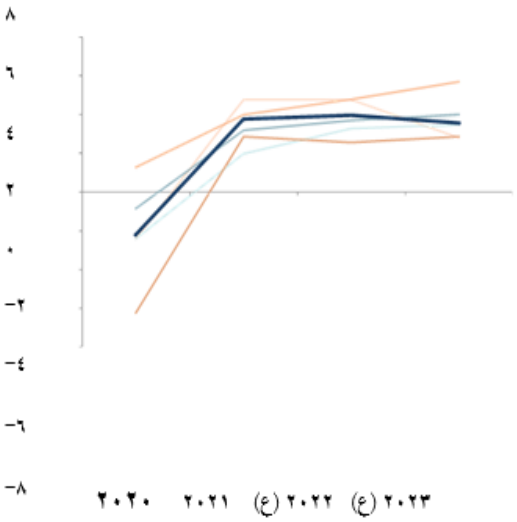

الشكل ٢:
النمو الحقيقي في أفريقيا المؤشر العام، ٢٠١٩ = ١٠٠
نسبة مئوية

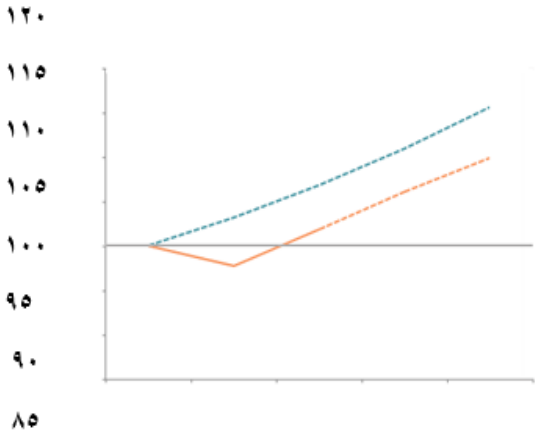

المصادر: استنادا إلى توقعات وضعت بالاستناد إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.
مختصرات: (ق)- تقديرات جزئية؛ (ع) - توقعات.
ملاحظة: لا يشمل ليبيا. ويشير الخط المتقطع في الشكل ٢ إلى توقعات ما قبل الأزمة.

٦- ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية، على غرار معظم الاقتصادات الأفريقية، تعاني من آثار الجائحة. فقطاعاتها للرعاية الصحية التي تفتقر إلى الموارد جعلتها عرضة للأمراض المعدية مثل كوفيد-١٩. وتُصنَّف ستة من هذه البلدان من بين البلدان الـ ٢٥ الأكثر ضعفا في العالم[٣]. وستترتب عن الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ عواقب مستديمة وانعكاسات متوسطة المدى على نمو الناتج المحلي الإجمالي والتدفقات التجارية والاستثمار وأسعار السلع الأساسية والعمالة وعدم المساواة والفقر في تلك البلدان.

٧- وقد واجهت بعض البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أيضا، منذ عام ٢٠٢١، اضطرابات اجتماعية وتحديات أخرى ناشئة عن الصراعات وعدم الاستقرار. وقد أدت

(٣) Melinda Moore and others, *Identifying Future Disease Hotspots: Infectious Disease Vulnerability Index* (Rand Corporation, Santa Monica, California, 2016). متاح على الرابط: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1605.html.

هذه الأزمات وما نتج عنها من عدم استقرار سياسي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك البلدان بسبب جائحة كوفيد-١٩.

٨- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل حتى لا تتخلف البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية عن الركب في الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة والتخفيف من الآثار الناجمة عنها. ومن بين مبادرات أخرى اتخذتها اللجنة، عَقد ندوة عبر الإنترنت يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ تناولت موضوع *''الحفاظ على سلاسل التوريد: أهمية التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وشركائها من بلدان العبور''* لتحديد التحديات التي تواجهها هذه البلدان بسبب إغلاق الحدود في خضم الجائحة. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢١، اشتركت اللجنة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في استضافة اجتماع عبر الإنترنت بشأن موضوع *''الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز الأداء السلس للممرات من أجل التصنيع والتنويع المستدامين في فترة كوفيد-١٩''* لدراسة آثار الجائحة على التجارة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ولدى جيرانها من بلدان العبور. وأعدت اللجنة، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وبرنامجها الجديد للشراكة من أجل التنمية، مبادئ توجيهية بشأن تيسير التجارة أثناء الجائحة، وهي المبادئ التي أُدمجت لاحقا في عمليات وضع السياسات في الاتحاد الأفريقي. وواصلت مناصرة قضايا البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في مختلف المنتديات، بما في ذلك في الاجتماع العاشر للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وكذلك عن طريق وضع وطرح خارطة طريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا خلال السنوات الخمس المقبلة.

ثالثا- حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

ألف- المسائل الأساسية المتصلة بسياسات العبور

٩- يشدد برنامج عمل فيينا على الأهمية القصوى التي تنطوي عليها حرية العبور ومرافق العبور في التنمية العامة للبلدان النامية غير الساحلية وفي إدماجها في النظام التجاري العالمي. ويدعو البرنامج إلى مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، وكذلك إلى التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية التي تحكم النقل والعبور وجميع الاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية التي تكتسي أهمية حاسمة في التصدي للتحديات التي تواجهها المبادلات التجارية العابرة للحدود وما يتصل بها من مشاكل على مستوى النقل.

١٠- وقد أدت التدابير التي اُتخذت للحد من انتشار كوفيد-١٩، لا سيما على الحدود بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور، إلى تفاقم الصعوبات التي كانت البلدان النامية غير الساحلية تواجهها أصلا على صعيد حركة البضائع والخدمات. وأدت القيود

التي فرضتها بلدان العبور على الحدود إلى إحداث اضطراب شديد في سلاسل التوريد الدولية وإلى التأثير سلبا على تسليم السلع الأساسية، مثل المستحضرات الصيدلانية والإمدادات الطبية والوقود والأغذية، في البلدان النامية غير الساحلية والحصول على تلك السلع في الوقت المناسب. ويتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تتكيف مع زيادة تكاليف التجارة والنقل الناجمة عن عمليات المراقبة والتفتيش الإضافية عبر الحدود.

١١- وبإمكان التدابير والتدخلات العملية التي استحدثتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء فيها وشركاؤها مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن تساعد، إذا ما نفذت جنبا إلى جنب مع المبادئ التوجيهية المعمول بها، على الحد من انتشار كوفيد-١٩ عبر الحدود، وعلى خفض التكاليف وزيادة كفاءة التجارة عبر الحدود في الوقت نفسه أيضا. بيد أن تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة تنفيذا كاملا أمر ضروري لسلاسة حركة البضائع والخدمات ولإبقاء الحدود مفتوحة أثناء الجائحة وما بعدها.

باء- تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها

١٢- إذا كانت البلدان النامية غير الساحلية قد حققت تحسنا ملحوظا في توسيع نطاق الهياكل الأساسية للنقل وتحسين كفاءتها، فهي لا تزال تواجه عقبات رئيسية في تطوير نظم نقل قابلة للاستمرار ويمكن التنبؤ بها. ولا تزال هذه البلدان تفتقر إلى الهياكل الأساسية المادية المناسبة في مجال النقل بالسكك الحديدية، والنقل البري، والموانئ الجافة، والمجاري المائية الداخلية، وخطوط الأنابيب، والنقل الجوي. ولديها أيضا شبكة طرق وسكك حديدية أقل كثافة - على أساس قياس الكيلومتر الواحد لكل كيلومتر مربع من مساحة الأرض - مقارنة ببلدان العبور النامية وبالمتوسط العالمي.[٤] ويشكل العجز في الهياكل الأساسية وارتفاع التكاليف اللوجستية عائقا كبيرا أمام تحقيقِ النمو في البلدان النامية غير الساحلية وتنفيذِ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا كاملا.

١٣- ووفقا للبيانات المستقاة من برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، فإن أوجه القصور التي تعتري الممرات داخل شبكة الهياكل الأساسية للنقل الأفريقية تكلف أكثر من ٧٥ مليار دولار سنويا، وهو ما يتسبب في انخفاض قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة داخل المنطقة وعلى الصعيد الدولي. واقترح البرنامج، في إطار السعي لإيجاد الحلول، تحسين ممرات النقل الأفريقية وفقا لنموذج يشدد على السلامة وسهولة التنقل وإعمال الوسائل الآلية وإدارة حركة المرور في الوقت الفعلي. وتستخدم هذه الممرات أحدث الأدوات والتطبيقات في مجال تيسير التجارة، من قبيل نظم النقل الذكية، بغية تبسيط

(٤) الأمم المتحدة، مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،
Improving Transport Connectivity for LLDCs and the Status of Implementation of the Vienna Programme of Action in the Africa Region (2018). متاح على الرابط: https://www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/improving_transport_connectivity_for_lldcs_and_the_status_of_implementation_of_the_vpoa_in_the_africa_region_.pdf.

العمليات الإدارية للنقل وتوفير معلومات آنية لأصحاب المصلحة الرئيسيين لرصد تخليص البضائع ونقلها وتيسير التجارة. وتشمل المتطلبات اللازم توفرها في هذه الممرات وجود مؤسسات قوية لإدارتها وتنفيذ أدوات منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك في مجال تيسير التجارة، مثل تطبيق نظام الشباك الوحيد على الصعيد الوطني، والإدارة الحدودية المنسقة، والمراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد، والشهادات الإلكترونية لقواعد المنشأ. وستكون هذه المبادرات، حين تفعيلها بالكامل، مفيدة للغاية للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق العمل كعضو فعال في لجنته التوجيهية، والاضطلاع بدور الأمانة لإعداد المشاريع في إطار خطة العمل الثانية ذات الأولوية التابعة للبرنامج، ودعم تنفيذ مرفق الاستثمار الأفريقي للتكيف مع تغير المناخ في إطار هذه المشاريع.

١٤- ويستأثر قطاع النقل البري، وهي سيلة النقل السائدة في أفريقيا، بنسبة من حركة نقل الركاب والبضائع تتراوح بين ٨٠ و٩٠ في المائة. بيد أن متوسط معدل الوصول إلى الطرق لا يتجاوز ٣٤ في المائة في البلدان الأفريقية، وهو أقل بكثير من المتوسط في البلدان النامية البالغ ٥٠ في المائة. والطريق السريع العابر لأفريقيا عبارة عن شبكة من مشاريع الطرق العابرة للقارة في أفريقيا تسعى إلى تدارك العجز في النقل البري وربط الطرق عبر القارة. وتتألف هذه الشبكة من تسع طرق سريعة يبلغ مجموع طولها ٦٨٣ ٥٦ كيلومترا (٢٢١ ٣٥ ميلا). على أن تفعيل هذه الشبكة دونه عوائق بسبب نقص الروابط التي تصل بين أجزائه وسوء الصيانة في أجزاء رئيسية منه. وتعد السكك الحديدية وسيلة النقل الثانية الأكثر هيمنة في أفريقيا. ومع ذلك، ثمّة ١٦ بلدا أفريقيا، منها أربعة من البلدان النامية غير ساحلية، هي بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر، لا تزال تفتقر إلى الربط بشبكة السكك الحديدية.

١٥- وكان للجائحة تأثير سلبي كبير على صناعة الطيران في أفريقيا. فقد خسرت القارة، في فترة العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، حوالي ٣,٥ مليون وظيفة في مجال الطيران والصناعات ذات الصلة، وهو ما يمثل أكثر من نصف وظائفها المتصلة بالطيران البالغ عددها ٦,٢ مليون وظيفة، ويشكل زيادة في الوظائف التي فُقدت بلغت ٤٠٠ ألف وظيفة منذ عام ٢٠١٩.[٥] وانخفضت حركة النقل الجوي في أفريقيا بنسبة ٥٤ في المائة (أي أكثر من ٨٠ مليون مسافر)، وهو ما أدى إلى انخفاض يصل إلى ٣٥ مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء القارة[٦]. ومن المتوقع أن يؤدي بطء وتيرة التطعيم ضد فيروس كوفيد-١٩ في أفريقيا إلى تأخير تعافي التنقل الدولي، علمًا بأن شركات الطيران في أفريقيا

[٥] الاتحاد الدولي للنقل الجوي، (2021) "Economic performance of the airline industry". متاح على الرابط: https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/airline-industry-economic-performance---october-2021---report/.

[٦] المرجع نفسه.

تتوقع تسجيل خسارة صافية قدرها ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، علاوة على الخسارة التي تكبدتها في عام ٢٠٢١ البالغة ١,٩ مليار دولار (انظر الجدول ١). وكانت وطأة الاضطرابات الحاصلة في صناعة النقل الجوي بسبب الجائحة أكثر حدة في البلدان النامية غير الساحلية.

١٦- ويُفترض في إرشادات الإقلاع التي اعتمدتها مؤخرا فرقة العمل المعنية بإنعاش قطاع الطيران التابعة لمجلس منظمة الطيران المدني الدولي، التي تتيح إطار السلامة البيولوجية من أجل نقل جوي آمن، أن تساعد القطاع على التعافي في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، شريطة أن تتمكن من تنفيذ التوصيات الواردة في هذا الإطار تنفيذا متسقا وموحدا. وتعد رواندا من أوائل البلدان في العالم التي امتثلت لتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي بشأن السلامة البيولوجية امتثالا كاملا. وستضطلع سوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة أيضا بدور كبير في تحسين المواصلات الجوية لفائدة البلدان النامية غير الساحلية في القارة، التي يوجد ١١ بلدا منها من جملة البلدان الأفريقية الـ ٣٤ الموقعة على الالتزام الرسمي بتنفيذ سوق النقل الجوي الأفريقية الوحيدة.[٧]

الجدول ١

الأداء الاقتصادي لصناعة الطيران في أفريقيا اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (التغيّر عاما بعد عام)

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ (ق)	٢٠٢٢ (ع)
صافي الأرباح بعد الضريبة (مليارات الدولارات)	٠٫٠٣	-٢٫٢	-١,٩	-١٫٥
لكل مسافر (دولار)	-٢٫٧	-٤٤٫٦	-٣١٫٦	-٢١,٨
الإيرادات (بالنسبة المئوية)	-١,٨	-٣٤٫٦	-٢٤٫٥	-١٨٫٠
نمو عائد المسافرين للكيلومتر (نسبة مئوية)	٤٫٧	-٦٩٫٣	٨٫٦	٢٦٫٩
نمو عدد المقاعد المتاحة للكيلومتر (نسبة مئوية)	٤٫٥	-٦٢٫٣	١٣٫٤	٦٫١
عامل الحمولة، الحمولة المتاحة بالطن للكيلومتر (نسبة مئوية)	٥٦٫٢	٤٩٫٧	٥١٫١	٥٨٫١
عامل التوازن للحمولة، الحمولة المتاحة بالطن للكيلومتر (نسبة مئوية)	٥٥٫٦	٦٠٫٥	٥٧٫٥	٦٣٫٨

مختصرات: (ق)= تقديرات جزئية؛ (ع) = توقعات.
المصدر: الاتحاد الدولي للنقل الجوي، (2021) "Economic performance of the airline industry".

١٧- ويقر برنامج عمل فيينا بأهمية الحصول على الطاقة المتجددة والموثوقة والميسورة التكلفة للتمكّن من تحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم العبور، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الإنتاجية وعلى المنافسة التجارية. غير أن فرص حصول هذه البلدان في أفريقيا على الطاقة لا تزال متدنية للغاية، إذ لا تتجاوز نسبة الذين

(٧) مشروع رائد يندرج في إطار خطة عام ٢٠٦٣ أطلقه الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٨ لإنشاء سوق واحدة موحدة للنقل الجوي في أفريقيا وللدفع بعملية تحرير الطيران المدني في أفريقيا قُدمًا.

يحصلون على الكهرباء من السكان ٤٤ في المائة، وهي أقل بكثير من متوسط النسبة المسجلة في البلدان النامية البالغة ٨١ في المائة. بل إن استخدام أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة لا يزال متدنٍ في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية؛ إذ لم تتجاوز نسبة سكان هذه البلدان الذين يحصلون على هذه الأنواع النظيفة من الوقود والتكنولوجيا ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وقامت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بتقديم الدعم لهؤلاء لمواجهة ما يعانونه من عجز في مجال الحصول على الطاقة، وذلك بتشجيعهم على الإقبال أكثر على مصادر الطاقة المتجددة التي أصبحت متيسّرة ومجدية من حيث التكلفة أكثر فأكثر بسبب الانخفاض السريع في تكلفتها. ومع ذلك، يتطلب الأمر المزيد من التعاون والمزيد من الشراكات على الصعيدين الدولي والإقليمي لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من الإسراع في إتاحة حصول جميع سكانها على الطاقة وفي تطوير مصادر طاقة متجددة وفعالة.

١٨- وفي هذا الصدد، فإن الخطوة التي اتخذتها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية مؤخرا، والتي ترمي إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع الخطة الإطارية لنظم الطاقة القارية الأفريقية، مرحب بها. وهذه الخطة هي بمثابة مخطط لوضع خطط توجيهية متعلقة بالطاقة تفيد في تعزيز الحصول على إمدادات الكهرباء الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة في جميع أنحاء القارة. وقد دخلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من جانبها، في شراكة مع مؤسسة حلول لأفريقيا قائمة على الطاقة المتجددة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة لإعداد تقرير مشترك - *نحو أفريقيا مزدهرة ومستدامة: تعظيم المكاسب الاجتماعية والاقتصادية للانتقال الطاقوي في أفريقيا* - يستند إلى معارف وخبرات المنظمات الثلاث لتقديم رؤى بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاستثمار في الطاقة النظيفة في أفريقيا، ولدعم التنمية عموما والتحول الاقتصادي المستدام وتنمية الطاقة المتجددة في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية. وأطلقت اللجنة، بالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وكيانات أخرى، سلسلة حوارات الطاقة المتجددة في أفريقيا لزيادة سرعة تسليم الطاقة المتجددة الموزعة إلى آخر نقطة ممكنة في أفريقيا، عن طريق استكشاف الفرص والموارد اللازمة للوصول إلى المستهلكين والمنتجين وجعل الطاقة المتجددة في متناول الجميع. وما من شك أن البلدان النامية غير الساحلية ستستفيد من هذه المبادرات.

١٩- لقد خطت أفريقيا في العقود الثلاثة الماضية خطوات كبيرة في الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تحققت الزيادة في استعمال هذه التكنولوجيات بوجه خاص في مجال الهاتف المحمول. وتبلغ نسبة انتشار استعمال الهاتف المحمول في أفريقيا الآن أكثر من ٦٠ في المائة. وشهدت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أيضا زيادة كبيرة في الاشتراكات في الهاتف الخلوي المحمول، إذ ارتفعت من ٦٤,٣ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٨٠ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٢٠. ولوحظ أيضا تسارع في استخدام الإنترنت في جميع أنحاء العالم أثناء الجائحة، فزاد من ٥٤ في المائة من السكان في عام

٢٠١٩ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠٢١. وفي الفترة نفسها، قفز استخدام الإنترنت في أفريقيا ككل من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٢١، بينما ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية من ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٣٥ في المائة من السكان في عام ٢٠٢١.[٨] وتبقى هذه النسب مع ذلك أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٣ في المائة.[٩]

٢٠- وسجلت البلدان النامية غير الساحلية زيادات كبيرة في الاشتراكات الفعلية في تقنية النطاق العريض للهواتف المحمولة (٣٧ لكل ١٠٠ نسمة) والهاتف الخلوي المحمول (٧٩ لكل ١٠٠ نسمة)، وزيادة طفيفة في الاشتراكات في تقنية النطاق العريض للهاتف الثابت (٣ لكل ١٠٠ نسمة) في عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠٢٠، كانت نسبة ٥٣ في المائة من السكان في البلدان النامية غير الساحلية تستفيد من التغطية بشبكة الجيل الرابع من الهاتف المحمول، في حين كان ٣١ في المائة يستفيدون من التغطية بشبكة الجيل الثالث، و١٠ في المائة من التغطية بشبكة الجيل الثاني.[١٠] غير أن ارتفاع أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يعوق قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الاستفادة من كامل فوائد الاقتصاد الرقمي وجني أقصى قدر ممكن من الفوائد التجارية والإنمائية التي ينبغي أن تتحقق من استخدام التكنولوجيات الناشئة، مثل التجارة الإلكترونية والشباك الآلي الوحيد والحكومة الإلكترونية والمالية الرقمية. ويتعين بذل المزيد من الجهود لمساعدة هذه البلدان في أفريقيا على تطوير خدمة إنترنت عريضة النطاق بأسعار معقولة لعدد أكبر من السكان من أجل تحقيق الهدف ٩-ج من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق بتوفير إمكانية الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى الإنترنت). وسيكون من الضروري التعاون مع المجتمع الدولي لسد الفجوة الرقمية بين البلدان النامية غير الساحلية وبقية العالم.

٢١- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية لتطوير الهياكل الأساسية للنقل وتحسين الربط فيما بينها. ودخلت في شراكة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومصرف التنمية الأفريقي وجهات أخرى لتقديم التدريب لممثلي هذه البلدان في مجال تعزيز القدرة على تطوير هياكل أساسية للنقل قابلة للتمويل المصرفي من أجل تحسين الترابط. وكان هذا التدريب الأول من نوعه في سلسلة حلقات العمل التي ستُقام في إطار مشروع *''تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على وضع وتنفيذ سياسات تعزز الربط بشبكات النقل تماشيا مع مبادرة الحزام والطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة''*. والهدف من هذه المبادرة هو مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور على تطوير القدرة على صياغة سياسات تسترشد بها في إنشاء هياكل أساسية مادية وغير مادية لتحسين الربط بالأسواق العالمية والإقليمية. وتمكنت اللجنة

(٨) الاتحاد الدولي للاتصالات. الإحصاءات: الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت - ٢٠٢١. اطُّلع عليه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٢. متاح على الرابط: https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages /stat /default.aspx .

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا أيضا من الانتهاء من إعداد دراستين، الأولى عن انعكاسات منطقة التجارة الحرة على الطلب على الهياكل الأساسية والخدمات في مجال النقل، والثانية عن رقمنة الهياكل الأساسية للنقل في مرحلة ما بعد الجائحة، بما في ذلك في البلدان النامية غير الساحلية.

جيم- تمويل مشاريع الهياكل الأساسية

٢٢- لقد استمر العجز في الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في الازدياد، وذلك بسبب عدم كفاية الاستثمارات التي توظفها البلدان في هذا القطاع بالدرجة الأولى. ولتضييق الفجوة في هذا المجال بين تلك البلدان وبقية العالم يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتحسين كفاءة ونوعية الاستثمارات العمومية في الهياكل الأساسية وتعبئة التمويل العام والخاص على حد سواء.

٢٣- وثمة بعض الاستراتيجيات التي اعتمدتها البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية، تشمل القروض السيادية، والمنح، والتمويل عن طريق المؤسسات المحلية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد لجأ العديد من هذه البلدان إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبالأخص لكونها آلية لتصميم وبناء وتمويل وتشغيل مشاريع الهياكل الأساسية التي كانت تدار تقليديا من قبل القطاع العام حصرا. وأحد مشاريع الهياكل الأساسية المنفذ عن طريق مثل هذه الشراكات في أفريقيا يتمثل في مشروع *محطة روزيزي الثالثة* للطاقة الكهرومائية، وهو عبارة عن مبادرة من برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا تشمل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ولما كان هذا المشروع دون الإقليمي أول مشروع يدار بواسطة شراكة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا، فإن تنفيذه يجري بتمويل تجاري بنسبة ٥٠ في المائة (مزيج من الاستدانة وأسهم رأس المال) مع ملكية القطاع الخاص أغلبية أسهم المشروع. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في الجهود الرامية إلى تشغيل *سد إنغا الكبير* في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما بالمشاركة الفعالة في حوارات التوعية التي أدارها المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالطاقة، رئيس الوزراء الكيني السابق رايلا أودينغا. وقدمت اللجنة، في مؤتمر لعموم أفريقيا بشأن *سد إنغا الكبير*، عرضا بيّنت فيه ما لهذا السد من فوائد محتملة، منها قدرته على تعزيز التكامل.

دال- التجارة الدولية وتيسير التجارة

٢٤- تعتمد البلدان النامية غير الساحلية اعتمادا شديدا على التجارة الدولية، ما جعلها معرضة بشدة لآثار الجائحة المدمرة، مثلما حدث في قطاعي الخدمات والتصنيع لهذه البلدان. وشهدت عدة بلدان نامية غير ساحلية أفريقية تصاعدا في الاضطرابات الاجتماعية، وانعدام الأمن، والتغييرات غير الدستورية في الحكومات، والصراعات الأهلية،

ما أدى إلى ظهور عوائق أمام الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي في تلك البلدان. ولا غرو أن التقلبات في أسعار السلع الأساسية، وتراجع الدعم للسياسات، واعتماد تدابير تقشفية في العديد من تلك البلدان في مسعى لمعالجة مسألة ارتفاع مستويات المديونية، قد تؤدي إلى زيادة تباطؤ النمو في الأشهر المقبلة.[١١]

٢٥- لكن عودة أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع أمر يبعث على الأمل بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. فبينما ارتفعت أسعار السلع الأساسية المرتبطة بالطاقة وغير المرتبطة بالطاقة من عام لآخر بنسبة ٨,٠ و٤,٧ في المائة، على التوالي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، فقد ارتفعت بنسبة ٧٣,٦ في المائة و٢٠,٥ في المائة، على التوالي، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.[١٢] وكانت أسعار الأسمدة هي الوحيدة التي انخفضت (بنسبة ٣,٦ في المائة)، في حين ارتفعت أسعار السلع الأساسية الزراعية بنسبة ٤,٢ في المائة، والمعادن والفلزات بنسبة ٧,٣ في المائة، والمعادن الثمينة بنسبة ١,٧ في المائة. غير أن التنويع المحدود لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية سيحد من أدائها في الأسواق العالمية، باعتبار أن اعتمادها على صادرات المواد الخام واعتمادها على الأسواق العالمية لاستيراد السلع الأساسية (مثل الوقود والمواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية) يجعلانها عرضة للصدمات الخارجية. ويمكن أن يساعد تنفيذُ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة في حماية هذه البلدان من مواطن الضعف هذه عن طريق تقليص اعتمادها على الأسواق البعيدة. وفي سبيل ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى البلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات تنفيذية وطنية ودون إقليمية لمساعدتها على جني الفوائد الكاملة المتوخاة من المنطقة.

تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة

٢٦- لقد أحرزت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان العبور تقدما في التصديق على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك البضائع العابرة. فحتى شباط/فبراير ٢٠٢٢، صدق ٤١ بلدا أفريقيا - بما في ذلك ١٥ بلدا من بلدان العبور وجميع البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

[١١] مجموعة البنك الدولي، *Commodity Markets Outlook: Urbanization and Commodity Demand– October 2021* (Washington, DC, 2021). متاح على الرابط: https://www.worldbank.org/en/news/video/2021/11/03/soaring-energy-prices-metal-agriculture-urbanization-solar-climate-resilience

[١٢] المرجع نفسه.

– على الاتفاق وقدمت إخطاراتها من الفئات ألف[١٣] وباء[١٤] وجيم[١٥]. وبدأت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية المعنية في تنفيذ أحكام الاتفاق.

٢٧- وأظهرت دراس استقصائية أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٢١ بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة أن ثمة تفاوتا فيما بين البلدان في مدى تنفيذها التدابير المقررة. ومن بين البلدان التي شملها الدراسة، أبلغت عدة بلدان نامية غير ساحلية أفريقية عن تحقيقها معدلات تنفيذ أعلى من المتوسط القاري الذي يبلغ ٤٩,٩٨ في المائة. وتشمل هذه البلدان بوتسوانا (٥٦ في المائة)، وبوروندي (٥٠,٥٤ في المائة)، ورواندا (٧٨,٤٩ في المائة)، وزامبيا (٦٠,٢٢ في المائة)، وملاوي (٦٠,٢٢ في المائة). وسجلت عدة بلدان نامية غير ساحلية أخرى – إثيوبيا (٤١,٩٤ في المائة)، بوركينا فاسو (٤١ في المائة)، وزمبابوي (٣٩,٧٨ في المائة)، والنيجر (٣٦,٥٦ في المائة) – معدلات أقل من المتوسط القاري، كما هو مبين في الجدول ٢.

الجدول ٢

مدى تنفيذ تدابير تيسير التجارة حسب الفئة في البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٢١ (نسبة مئوية)

الفئة	بوتسوانا	إثيوبيا	ملاوي	رواندا	زامبيا	زمبابوي	أفريقيا
الشفافية	٨٠	٧٣	٨٠	٨٧	٧٣	٤٠	**٥٥**
الإجراءات الرسمية	٨٣	٧٥	٦٧	٨٨	٦٣	٥٨	**٦٣**
الترتيبات المؤسسية والتعاون	٨٩	٥٦	٨٩	١٠٠	٨٩	٧٨	**٥٨**
التجارة الورقية	٤١	١٩	٥٩	٨٥	٥٦	٤٨	**٥٠**
التجارة غير الورقية عبر الحدود	١١	٠	٥٠	٣٩	٣٩	١١	**٢٤**
المجموع	**٥٧**	**٤٢**	**٦٦**	**٧٩**	**٦٠**	**٤٥**	**٥٠**

المصدر: "UN global survey on digital and sustainable trade facilitation: trade facilitation and paperless trade in Africa". تم الاطلاع عليه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٢. متاح على الرابط: https://www.untfsurvey.org/region?id=ECA .

٢٨- ورغم أن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بصدد إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، لا يزال أمامها مجال للتحسين. فهذه البلدان بإمكانها الاستفادة من انطلاق المبادلات التجارية ضمن منطقة التجارة الحرة بوجه خاص، إضافة إلى مرفق بناء القدرات المقرر في إطار الاتفاق، لتعزيز قدرتها على تنفيذ أحكام الاتفاق. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم الفني إلى البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، لا سيما بضمان إدراجها في العمليات الرئيسية المرتقبة، مثل إعداد

[١٣] الأحكام التي يتعين تنفيذها بحلول تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ (أو بعد عام من دخوله حيز التنفيذ، في حال كان البلد العضو من أقل البلدان نموا).

[١٤] الأحكام التي يتعين تنفيذها بعد فترة انتقالية تعقب دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

[١٥] الأحكام التي يتعين تنفيذها في تاريخ بعد فترة انتقالية تعقب دخول الاتفاق حيز التنفيذ وتتطلب الحصول على المساعدة والدعم لبناء القدرات.

وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة، وبمساعدتها في بناء القدرة على وضع نماذج للاقتصاد الكلي، باستخدام أداة نمذجة الاقتصاد الكلي التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٩- وتعاونت اللجنة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومصرف التنمية الأفريقي في ضبط مخطط لتحديد المبادرات والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالابتكار والرقمنة وأصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء أفريقيا، بهدف تحسين التنسيق وتحديد أوجه التآزر الممكنة لدعم تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٣٠-٢٠٢٠)، القادرة على تحرير إمكانات البلدان النامية غير الساحلية التجارية.

هاء- التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٣٠- لقد اعتبر برنامج عمل فيينا أن التكامل والتعاون الإقليميين شرط لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية. ويكتسي التكامل الإقليمي أهمية خاصة لتحقيق وفورات الحجم، وللاستثمار في الهياكل الأساسية عبر الحدود، ولخفض تكاليف العبور وذلك باتخاذ إجراءات منسقة وموحدة.

٣١- ومع بدء المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة، من المتوقع أن تجني البلدان النامية غير الساحلية فوائد على صعيد وفورات الحجم من السوق الأفريقية الموحدة، التي يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي فيها ٣,٤ تريليون دولار، وقادرة على انتشال ٣٠ مليون شخص من الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٥. وحتى شباط/فبراير ٢٠٢٢، حظي الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة بتوقيع ٥٤ بلدا وتصديق ٤١ بلدا، وأن من بين البلدان المصدقة جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. ومن المقرر أن تستفيد هذه البلدان استفادة كبيرة من التحرير المتوخى من المنطقة، بما في ذلك بفضل إلغاء التعريفات الجمركية، وبفضل الحكم القاضي بالسماح لأي بلد باستثناء ٣ في المائة من خطوطه التعريفية من التحرير شريطة ألا تتجاوز قيمة السلع التي تمثلها ١٠ في المائة من مجموع واردات البلد من داخل المنطقة الأفريقية.

٣٢- وستستفيد البلدان النامية غير الساحلية أيضا من بروتوكول المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار الذي اعتمد في عام ٢٠١٨. وسيؤدي تعزيز وحسن إدارة حرية تنقل الأشخاص داخل المنطقة الأفريقية إلى إحداث تحسن كبير في آفاق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، التي وقع ١١ بلدا منها على البروتوكول، منها ٣ بلدان، هي رواندا ومالي والنيجر، من بين البلدان الأربعة التي صدقت عليه. ويحتاج البروتوكول إلى أن يصدّق عليه ١١ بلدا آخر لكي يصبح ساري المفعول. وقد عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مختلف أصحاب المصلحة لتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول ومساعدتها في تنفيذه لاحقا.

واو- التحوّل الاقتصادي الهيكلي

٣٣- يشدد برنامج عمل فيينا على ضرورة إحداث تحول هيكلي في اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، مع التركيز على القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي، من أجل تقليص وطأة الأثر السلبي الناجم عمّا تعانيه من ضرر جغرافي ومن الصدمات الخارجية. ورغم أن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بذلت جهودا كبيرة لتوسيع قاعدة القطاع الخاص لديها وتحسين قدراتها في مجالات التصنيع والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، فإنها لا تزال تواجه التحدي المتمثل في دعم التحول الهيكلي لاقتصاداتها.

٣٤- وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرات لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تحسين قدرتها التنافسية وزيادة تكاملها مع الأسواق الإقليمية والدولية. وساهمت في تطوير سلسلة القيمة، وبناء القدرات التجارية، وتوليد الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة (عن طريق مبادرتها المتعلقة بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة). وتقرّ اللجنة بأهمية الاستثمارات المنتجة والسياسات الاستثمارية التي تمكّن من تحقيق التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية والانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في أفريقيا.

٣٥- لكنْ ثمة إقرارٌ بأن تدابير الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها البلدان النامية غير الساحلية لا تزال غير كافية لمعالجة مشكلة ضعف الإنتاجية، وبالأخص في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية. فقد ظلت حصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية من الناتج الإجمالي في معظم البلدان النامية غير الساحلية على ما كانت عليه نسبيا منذ عام ٢٠١٤، حين اُعتمد برنامج عمل فيينا. وتفتقر البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، بوجه خاص، إلى القدرة المحلية اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا الأجنبية ومواكبة التقدم التكنولوجي. وهذه البلدان في حاجة إلى بناء رأس المال البشري بتوظيف المزيد من الاستثمارات وبإدخال المزيد من الإصلاحات في نظامي التعليم والتدريب. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجهود الرامية إلى بناء قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي ينتمي إليها عدد من البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالتصنيع. وقدّمت الدعم إلى جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صياغة رؤى طويلة الأجل؛ وساعدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على وضع ونشر أطرهما الصناعية الطويلة الأجل، التي تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية.

زاي- وسائل التنفيذ

٣٦- لقد أدت الجائحة إلى التأثير سلبا على التدفقات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وإلى زيادة مخاطر تعرضها لنكبة الديون، ما أدى إلى زيادة تقييد هامش الحركة المتاح على الصعيد المالي وعلى صعيد السياسات الذي يلزمها لتوظيف

الاستثمارات الحيوية لتحقيق الانتعاش. وقد ارتفعت كتلة ديونها الخارجية من ٤١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٥١,٦ في المائة في عام ٢٠١٩ – بزيادة فاقت ١٠ نقاط مئوية في ظرف ٥ سنوات. وفي ستة من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية (إسواتيني، بوركينا فاسو، بوروندي، رواندا، زامبيا، زمبابوي)، ارتفع إجمالي الديون الحكومية قياسا بالناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٠ نقاط مئوية في الفترة نفسها. ويصنّف أحد عشر بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أصلا على أنها بلدان مثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، فإن الديون الخارجية لهذه البلدان هي في الغالب ديون خاصة غير مضمونة، وهي شديدة التقلب. وبسبب ارتفاع كتلة الدين الخارجي لهذه البلدان، فقد وجدت صعوبة كبيرة في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل فيينا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٧- ويكتسي الاستثمار المباشر الأجنبي أهمية حاسمة بالنسبة للتحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، إذ من شأنه أن يزيد من قيمة اقتصاداتها المحلية ويربطها بسلاسل القيمة العالمية على نحو أكثر فاعلية، ومن ثم مساعدتها على تحقيق بعضٍ من الأولويات المحددة في برنامج عمل فيينا. وستحتاج البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور أيضا إلى الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الدعم في إطار المعونة من أجل التجارة، لكي تتمكن من التصدي بفعالية لأثر الجائحة والمضي قدما في مبادراتها الرامية إلى تحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة. وهذا الدعم ضروري لبناء القدرات على صياغة السياسة التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتمويل التجارة، وتطوير الهياكل الأساسية التجارية، وتنويع الصادرات، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وذلك بهدف زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. وثمة حاجة أيضا إلى إيجاد خطة إنقاذ اقتصادي شاملة تتجاوز الاعتمادات لحالات الطوارئ لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا فعالا.

رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

٣٨- لقد بذلت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية جهودا كبيرة وأحرزت تقدما نحو تنفيذ برنامج عمل فيينا، رغم التحديات الناجمة عن الجائحة. غير أن هذا التقدم لم يكن كافيا لتحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل فيينا. ويعد الافتقار إلى الموارد المالية والقصور في التمويل من بين القيود الرئيسية التي تعوق تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا كاملا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية. ولتحقيق تلك الأهداف، ستحتاج هذه البلدان إلى الحصول على الدعم من مقرري السياسات، والقطاع الخاص، والمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وكيانات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وقد تضمنت خارطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية، الصادرة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٢٠، نداءً إلى

جميع مقرري السياسات في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور والشركاء الإنمائيين للقيام بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات وسياسات ولوائح كفيلة بتهيئة بيئات محلية مواتية للأعمال والتجارة والرقمنة والتصنيع والنمو الاقتصادي والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإدارة مخاطر الكوارث؛

(ب) تشجيع الحلول الابتكارية في قطاعات مثل الزراعة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمالية والطاقة والصحة والمياه والمرافق الصحية، بغية تعبئة موارد عامة إضافية لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

(ج) تقديم دعم فني ومالي موجَّه لتنفيذ الإجراءات المحددة المبيّنة في برنامج عمل فيينا وذلك بالمشاركة بهمة في التعاون والحوار فيما بين بلدان الجنوب والتعاون والحوار الثُّلاثِي بشأن المجالات ذات الأولوية المقررة في برنامج عمل فيينا؛

(د) تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تنفيذ برنامج عمل فيينا مستخدما شتى القنوات، بما في ذلك زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في البلدان النامية غير الساحلية عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(هـ) التماس الدعم من المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف ومن كيانات الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتقديم حلول ملائمة قطريا في البلدان النامية غير الساحلية في جميع المجالات ذات الأولوية. وفي السياق ذاته، تُشَجَّع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور على الاستفادة من الأطر الإقليمية الحالية لتعزيز التعاون والتصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والإقليمية، مثل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة والبروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار، وتنفيذها تنفيذا فعالا.